# محاضرات السياسة الاقتصادية

# في الجزائر

## للسنة الأولى ماستر

## سياسات عامة


## الأستاذ: رمضاني مفتاح

لقد اختارت الجزائر الكثير من دول العالم الثالث توجيه الجهاز الانتاجي نحو السوق الداخلية، حيث تؤكد على اعطاء الأهمية القصوى للصناعات الثقيلة في برنامج التنمية معتمدة على المؤسسة العمومية كأداة للتنفيذ.

و قد تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد الصلب و الصناعات الطاقوية، و كذا المحروقات و البتروكيماوية، و تمكنت الدولة من انجاز مؤسسات عملاقة سخرت لإنجازها إمكانيات مالية ضخمة حيث تجاوزت قيمة 120 مليار دولار للفترة الممتدة 1966-1990.

تطور الاستثمارات العمومية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط 1967-1979:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري من خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية هي :

**المخطط الثلاثي الأول 1967-1969:**

لقد كان هذا المخطط يهدف إلى تحضير الوسائل المادية و المشتركة لإنجاز المخططات التي تليه، حيث التركيز على الصناعات القاعدية و المحروقات و قد غاب عن هذا المخطط بعض شروط التخطيط كالشمولية تحديد الأهداف و الدقة، لكن قد تم تحقيقه بشكل مرضي حيث نجد أنه من أصل حجم استثمار قدره 11.08 مليار دينار استهلك منها 9.16 مليار دينار بمعدل انجاز 82% ، و وزعت الإستثمارات على ثلاث مجموعات متجانسة هي :

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة: 6.79 مليار دينار.

- الإستثمارات شبه الإنتاجية : كالتجارة و المواصلات 0.36 مليار دينار.

- الإستثمارات غير الإنتاجية : كالمدارس 2.01 مليار دينار.

**المخطط الرباعي الأول : (1970-1973)**

لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة ، حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي و جعل التصنيع في المرتبة الأولى، و قامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للإستغلال و الآخر للإستثمار. حيث تم تمويل نفقات الإستثمار بقروض طويلة الأجل من طرف البنوك الجزائرية العمومية و الخزينة العمومية .

و لقد منعت المؤسسات العمومية من الإحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، و قيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية. و قد قررت الدولة إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات و الفروع الميكانيكية.

قسم العلوم السياسية * العلوم السياسية و الحقوق * جامعة جيجل
الأستاذ
رمضاني مفتاح
fethi82@gmail.com

و قد حقق هذا المخطط مجموعة أهداف هي :

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 09% من الناتج المحلي الخام .

- تعميم الإستقلال الإقتصادي عن طريق تدعيم و انشاء الصناعة.

- تحسين و رفع مستوى معيشة السكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الإستهلاك و توجيه الاستهلاك العام و الخاص.

**المخطط الرباعي الثاني: (1974-1977)**

حيث خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دينار و ذلك لدعم برامج الاستثمارات العمومية، و تتلخص أهد اهداف هذا المخطط:

- بناء اقتصاد اشتراكي عن طريق تدعيم الإستقلال الإقتصادي بزيادة الإنتاج و توسيع التنمية على كامل التراب الوطني.

- رفع الناتج المحلي الإجمالي مبدئيا حوالي 10% .

لكن رغم الإستثمارات فإن النتائج لم تكن في حجم التطلعات و هذا نتيجة للتأخر في الإنجاز و البيروقراطية.

**الوضعية الإقتصادية خلال الثمانينات و بداية التسعينات :**

إن أهم العوامل التي أضعفت الإقتصاد الجزائري هي التبعية الإقتصادية و النمو الديمغرافي و الإعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد و هو النفط، حيث كان يشكل آنذاك حوالي 95% من الايرادات المحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر. و هذا طبعا من العوامل الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية و خاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط.

فنجد أن النتائج المحققة من الإستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة و ذلك ل:

- التسيير المركزي المفرط لأهداف المؤسسة.

- لقد أهمل المخطط مفهوم المردودية، و اهتم بمراقبة التدفقات المالية للمؤسسات العمومية بغض النظر عن نتائجها.

- عدم تحسيس مسيري المؤسسات العمومية بالدور الرئيسي للمؤسسات و المتمثل في خلق الثروة و النمو.

- الإختلال المزمن و الدائم في مالية المؤسسة العمومية و ذلك بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة، و كذا إرتفاع تكاليف و مصاريف المستخدمين و التي تستهلك حوالي 40% إلى 90% من نفقات الإستغلال، و هذا ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الانتاج من جهة و ارتفاع التكاليف الإضافية للإستثمارات من جهة أخرى و التي كانت نتيجة التأخر في الإنجاز.

- الحجم غير المناسب و الكبير للمؤسسات و المجمعات الصناعية و الذي أدى إلى ظهور البيروقراطية في التسيير و اتخاذ القرارات من جهة، و كذا زيادة الطلب على القروض الخارجية من جهة أخرى.

- تهميش القطاع الفلاحي و تخصيص معظم التمويلات للقطاع الصناعي ، الأمر الذي جعل الجزائر تعرف تبعية غذائية خطيرة، و نجد أن عدم الإهتمام بهذا القطاع أدى إلى دغع الجزائر سنويا أكثر من 25 مليار دولار من أجل استيراد المواد الغذائية آنذاك.

**تراجع السياسة الصناعية و بداية الإصلاحات الإقتصادية :**

لقد كان من بين النتائج للإرتفاع الهائل في أسعار النفط سنة 1979 أنه أدى إلى زيادة الواردات المحصلة من صادرات النفط من 4.3 مليار دولار عام 1978 إلى 13.6 مليار دولار سنة 1980، هذه النتائج الملاحظة لم تكن نتيجة لارتفاع اسعار النفط فقط بل للإنخفاض المسجل في الواردات ايضا و المتمثلة في بداية الأمر في اعادة الهيكلة لبعض المؤسسات الإقتصادية و خاصة ذات الحجم الكبير. و كذا توقيف بعض المشاريع

الضخمة التي كانت تحتاج إلى مبالغ كبيرة لإنجازها، لذلك فإن الموارد المخصصة لإستيراد التجهيزات الصناعية لم تعد من الأولويات .

و بإختصار فإن الإصلاحات الإقتصادية التي بدأت في الثمانينات قد اهتمت بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية و تشجيع الإستثمار الخاص طبقا لقانون (11-82) ، و تم التركيز على إشباع الطلب الخاص المتنامي عن طريق الإستيراد المفرط للسلع الإستهلاكية (برنامج ضد الندرة الذي خصص له 10 مليار دولار ) .

إن هذه الإصلاحات أدت إلى تفاقم الأزمة و تعقدها خاصة بعد زيادة إنهيار أسعار النفط سنة 1986، حيث تراجع النمو الإقتصادي بحوالي 2% و ارتفع التضخم إلى 2.5 % بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير جدا، كما استمر التدهور على مستوى ميزان المدفوعات بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في احتياطات العملة الصعبة ، حيث أصبحت لا تغطي شهرين من احتياجات البلد من الإستيراد . و نظرا لهذا الوضع شرعت السلطات في اتخاذ تدابير حازمة و واقعية .

**تجربة الجيل الأول من الإصلاحات الإقتصادية :**

كان أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989 حيث واقف الصندوق على منح بعض القروض و التي تزامنت مع حكومة حمروش التي اعتمدت اسلوب الإصلاح السريع عن طريق الصدمة .

و يمكن تلخيص التدابير المكونة لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر ب:

1- **سياسة الموازنة:** و يهدف البرنامج هنا تقليص أو القضاء على نسبة العجز عن طريق محورين :

المحور الأول : الضغط على النفقات العامة و ذلك من خلال :

- تخفيض الإنفاق العام الإستهلاكي و الإستثماري .
- رفع الدعم عن السلع ذات الإستهلاك الموسع.
- رفع الدعم عن منتجات الطاقة (الوقود و الكهرباء) و ذلك بهدف ترشيد الإستهلاك .
- تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام .
- تجميد الرواتب و الأجور و الحد من التوظيف في القطاع العمومي.

المحور الثاني: زيادة الإيرادات العامة من خلال :

- رفع أسعار سلع و خدمات القطاع العام .

قسم العلوم السياسية * كلية الحقوق و العلوم السياسية * جامعة جيجل
الأستاذ
رمضاني مفتاح
fethi82@gmail.com

- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطرافا أخرى من جهة و مكافحة التهرب الضريبي .

2- **السياسة النقدية**: مجموعة من التدابير يمكن اختصارها في :

- الحد من نمو الكتلة النقدية .
- وضع حدود قصوى للإئتمان المصرفي المسموح به للحكومة و القطاع العام .
- زيادة سعر الفائدة الدائنة و المدينة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام من جهة و تشجيع الإدخار من جهة ثانية .

3- **سياسة التجارة الخارجية:**

- تخفيض سعر العملة الوطنية و ذلك لتقليص الواردات التي تصبح قيمتها أكبر بالعملة المحلية و تشجيع الصادرات التي تكتسب قدرة تناسبية بفعل هذا الإجراء حيث تصبح قيمتها بالعملة الأجنبية أقل، و كذلك تحرير المعاملات الأجنبية من كل العوائق الإدارية و الضريبية .
- إلغاء الأساليب التميزية سواء بين القطاع العام و القطاع الخاص أو بين المستثمرين المحليين و المستثمرين الأجانب و منح المستثمرين مزايا ضريبية و جمركية .
- إعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب و حرية تحويل ارباحهم .

**<u>نتائج برنامج التصحيح الهيكلي :</u>**

بالنسبة <u>للنمو الإقتصادي</u>: إن البيانات تؤكد أن الإقتصاد الجزائري حقق معدلات نمو إيجابية خلال فترة البرنامج، و قد كان للظروف المناخية دورا في تحسين المردود الفلاحي و أتاحت بالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (إرتفعت من 15% سنة 1995 إلى 21.5% سنة 1996)

أما القطاع الصناعي فقد عانى الكثير خلال فترة البرنامج بالرغم من التحسن الطفيف خلال سنة 1998 أين سجل معدل نمو إيجابي لأول مرة قدره 4.6%.

<u>الميزانية العامة</u>: سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج حيث انخفض العجز من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994 لتسجل الميزانية فائضا بلغ 3% و 2.4% و 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث الأخيرة 1996- 1997 – 1998 .

<u>الدين الخارجي</u>: إن المتتبع للتطور التاريخي لخدمة الدين الخارجي يلاحظ الإنخفاض المحسوس لمؤشر خدمة الدين و ذلك نظرا للأثر الإيجابي لإعادة الجدولة ( من 9 مليار دولار خلال فترة 1990-1993 إلى 4 مليار دولار )

برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2014 :

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانياتية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن تحسن المستمر في أسعار النفط) و ذلك عبر برامج الإستثمارات العمومية المنفذة و الممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 و قد تمثلت هذه البرامج فيما يلي :

- **برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي** : الذي خصص له غلاف مالي أولي حوالي 07 مليار دولار قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي ما يعادل 16 مليار دولار بعد اضافة مشاريع جديدة و إجراء تقييمات لمعضم المشاريع المبرمجة سابقا .
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009 ):** و قد خصص له مبلغ 114 مليار دولار ليصبح غلافه النهائي حوالي 130 مليار دولار .
- **برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010 – 2014 ):** بقوام مالي اجمالي 286 مليار دولار .

و قد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش الإقتصادي هذه بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث من الأزمة التي مرت بها البلاد . و لكن هذا الإنفاق الكبير لم يساهم بشكل فعال في زيادة معتبرة في النمو الإقتصادي ، و هذا يعود أساسا إلى استفادة المجمعات الإقتصادية الأجنبية و خاصة الصينية منها من أغلب المشاريع و كذا المؤسسات الأجنبية المونة و خاصة الفرنسية . فقد تم اقصاء المؤسسات المحلية سواء العمومية أو الخاصة و بالتالي لم تكبر حجمها .

و وفق التفسير الإقتصادي فقد حدث في الجزائر أن ساهم هذا الإنفاق العام في رفع حجم الطلب الكلي، و بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي تحول هذا الطلب نحو زيادة الواردات من الخارج . أما على صعيد مناصب الشغل فالملاحظ أن الجهاز الإداري العمومي بقي المستقطب الأول للوظائف الدائمة و بالتالي أغلب المناصب التي تم استحداثها من طرف برنامج الإنعاش الإقتصادي هي مناصب عمل آيلة إلى الزوال .

و في الأخير يمكن القول بفشل هذا البرنامج و خاصة و أنه لم يحقق زيادة معتبرة في الصادرات خارج المحروقات لتبقى الجزائر رهينة لتجاذبات السوق النفطية التي بدأت تفقد قيمتها العالمية بعد توجه الإقتصاد العالمي إلى الطاقات المتجددة النظيفة .